# ( آل ) دراسة نحوية صرفية

**(Al) a grammatical and morphological study**

إعداد


## طماح بن سعد بن إبراهيم السبيعي

أستاذ النحو والصرف المساعد – قسم اللغة العربية

كلية التربية والآداب – جامعة تبوك

**الملخص:**

يُعنى هذا البحث بدراسة كلمة (آل) من حيث أصلها، والخلاف الوارد فيه، والفرق بينها وبين (أهل)، كما يدرسها داخل الجملة من حيث جواز إضافتها إلى الضمير من عدمه، ويناقش أقوال النحويين في ذلك، كما يدرس البحث (آل) حال قطعها عن الإضافة لفظًا، مع ذكر أقوال النحويين المتباينة حول ذلك، ويرجح منها ما تدعمه الأدلة السماعية والقياسية، كما يعنى بعرض آراء العلماء في إضافتها إلى العقلاء وغير العقلاء، وما قيل في عدم جواز إضافتها إلى غير الأشراف. كما يعنى البحث بدراسة الجانب الصرفي لهذه الكلمة من حيث جمعها، وتصغيرها، والخلاف الوارد في تصغيرها، وما نُقل عن العرب حول ذلك.

**الكلمات المفتاحية:**

آل – أهل – الإضافة- الضمير.

## Abstract:

**This research is concerned with studying the word (Al) in terms of its origin, the controversy surrounding it, its meaning, and the difference between it and (Ahl). It also studies it within the sentence in terms of whether it is permissible to add it to the pronoun or not, and discusses the sayings of grammarians in this regard. The research also studies (Al) when it is cut off from the addition verbally, with mentioning the different sayings of grammarians about this, and preferring what is supported by auditory and analogical evidence. It is also concerned with presenting the opinions of scholars in adding it to rational and irrational beings, and what has been said about the impermissibility of adding it to non-nobles. The research is also concerned with studying the morphological aspect of this word in terms of its plural, its diminutive, the controversy surrounding its diminutive, and what has been transmitted from the Arabs about this.**

## Keywords:

**Al - Ahl - Addition - Pronoun**

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين، أحاط بكل شيء علمًا، ووسع كل شيء رحمة وحلمًا، والصلاة والسلام على أفصح العرب لسانًا، وأعذبهم بيانًا، وأعلمهم بأسرار العربية، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن نحاة العرب ولغويها اهتموا اهتمامًا كبيرًا بلغتهم، منحوها وقتهم وجهدهم، ووهبوها عقلهم وفكرهم، فعلوا ذلك لتبقى سليمة، وتحتفظ بكيانها الذي رسمته لها تراكيب البلغاء، وثقافة الحكماء، ولهجت به ألسنة الفصحاء، وعبارات الأدباء، فأعطتهم جواهرها، ومنحتهم ثمارها وقطوفها؛ فاجتنوها معاني ومباني، وأصولًا وفروعًا، وإعرابًا وبناء.

وإنَّ من الألفاظ التي كثر استعمالها في الكلام العربي، شعره ونثره، لفظ (آل)، كما استعمله القرآن الكريم في ستة وعشرين موضعًا؛ ليؤدي معاني مختلفة، فضلًا عن وروده في الحديث، والأمثال، وفصيح الكلام العربي. ولما أردت أن أسهم- قدروسعي- في خدمة اللغة العربية، وجدت في تلك المعالجات جملة صالحة لإعداد تلك الدراسة، لجمع شتات اللفظة من كتب النحو والصرف، ولمّ متناثرها، و إفراغها في وعاء مستقل، تصب فيه مادتها، وتستبين من خلاله حقيقتها، وقد جاءت تحت عنوان: ( آل ) دراسة نحوية تصريفية .

وتكمن أهمية هذه الدراسة في تضمن لفظ (آل) معاني مختلفة غير مؤتلفة، تتشابه في تعلُّقها باللفظ، وقد اجتمعت تلك المعاني حول كلمة واحدة، يضاف إلى ذلك أن للنحويين في إضافتها آراء متباينة، و أقوالا متناثرة.

ولم تكن معالجة الصرفيين لهذه اللفظة بأقل من اهتمام النحويين بها؛ فقد بحثوها تصريفًا ووزنًا، وتصغيرًا وجمعًا، وغير ذلك .

### وتهدف هذه الدراسة إلى الآتي:

1- معالجة اللفظة نحويًا وتصريفيًا، وإماطة اللثام عن آراء النحويين والصرفيين الذين أصلوا لهذه اللفظة، وعالجوا مسائلها النحوية والتصريفية، وراقبوا دورانها في الكلام العربي.

2- الكشف عن معالجتهم للمواطن التي تضاف فيها -إذ إنها ملازمة للإضافة- وحديثهم عن قطعها عن الإضافة، وغير ذلك .

3- معرفة آراء الصرفيين في جمع (آل) وتصغيرها، وترجيح الآراء التي تسير مع الأصول الصرفية المتفق عليها بين العلماء.

## الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة سابقة تدرس كلمة (آل) نحويًا أو صرفيًا، والذي وقفت عليه دراستين لهما صلة بالموضوع، وهما:

1- ألفاظ (أهل، آل، أصحاب) في القرآن الكريم، دراسة دلالية سياقية، للباحثة: هند أمين المحيسن، والأستاذ الدكتور: جهاد النصيرات، أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة اليرموك، عمادة البحث العلمي، الأردن، سنة النشر: 2021م.

2- الآل والأهل في القرآن الكريم، دراسة دلالية، للباحث/ خليل المايع، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية، العراق، سنة النشر: 2011م.

وهاتان الدراستان تناولتا اللفظ في القرآن الكريم من جهة الدلالة، بينما هذا البحث يدرس اللفظ دراسة نحوية تصريفية مع ما يقتضيه البحث من تمهيد لأصل اللفظ ومعناه.

## منهج البحث:

يقوم البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وقد اشتملت هذه الدراسة على مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة.

- المقدمة، وتشتمل على أهمية البحث وأهدافه، وعرض الدراسات السابقة، ومنهج البحث.
- التمهيد، وفيه: الحديث عن معنى اللفظ ، ودلالته، والْفرق بينه وبين لفظ الأهل، والإشارة إلى أصله ومادته .
- المبحث الأول : ( آل ) دراسة نحوية ، وفيه أربعة مطالب:
  - اولًا: إضافة (آل) إلى الضمير.
  - ثانيًا: إضافة (آل) إلى غير العقلاء.
  - ثالثًا: إضافة (آل) إلى ما ليس شريفًا.

- رابعًا: قطع (آل) عن الإضافة.

المبحث الثاني: «آل » دراسة تصريفية . وفيه مطلبان:

- أولًا: جمع (آل).
- ثانيًا: تصغير (آل).

- الخاتمة ، وتضمنت خلاصةً للموضوع ، وأهم النتائج التي ظهرت خلاله .

## التمهيد

### معنى (آل) ودلالتها :

ذكر علماء اللغة لهذا اللفظ عدة معانٍ، فقالوا: (الآل) تأتي بمعنى الرجل، وتأتي بمعنى السراب، وتأتي بمعنى الخشب، وذكر الأزهري شطر بيت بهذا المعنى، وهو قوله:

آلٌ على آلٍ تَحمّل آلَا

قال: «فالآل الأول: الرجل، وَالثَّانِي: السراب، وَالثَّالِث: الخَشَب»[1]. وقيل: (الآل) هم الأهل والعيال والأتباع. وآلُ الرجل: أهله[2]، قال الأصمعي: «آل الرجل: رعيته يؤولها: إذا أحسن سياسته»ا[3]، «وآلُ الرجُل: قومُه الَّذين يَؤُلُ إِلَيْهِم، أَي: يرجع»[4]، وآل الرجل: أشياعه، و أتباعه وأهل ملته، قال تعالى: {فَٱلۡتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرۡعَوۡنَ لِيَكُونَ لَهُمۡ عَدُوّٗا وَحَزَنًاۗ} [القصص:8]. فـ(آلُ فرعون) يعني: أتباعه وأهل بيته، كما أنَّ (آل محمد): أهل بيته و أتباعه [5].

### ( آل) في القرآن الكريم:

وردت لفظة (آل) في القرآن الكريم على ثلاثة أوجه[6]:

الأول: بمعنى الأتباع، قال الله تعالى: قوله تعالى: {وَلَقَدۡ جَآءَ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ ٱلنُّذُرُ} [سورة القمر:41] يعني: أتباعه.

الثاني: أهل بيت الرجل، قال الله تعالى: {إِنَّآ أَرۡسَلۡنَا عَلَيۡهِمۡ حَاصِبًا إِلَّآ ءَالَ لُوطٖۖ نَّجَّيۡنَٰهُم بِسَحَرٖ} [سورة القمر:34].

---

(1) تهذيب اللغة (15/ 315).

(2) ينظر: معجم ديوان الأدب (4/ 159).

(3) مقاييس اللغة (1/ 160) (أول).

(4) المخصص (1/ 319).

(5) غريب القرآن لابن قتيبة ت أحمد صقر (ص48).

(6) ينظر: الوجوه والنظائر لأبي هلال العسكري (ص84).

الثالث: الذرية، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران:33]. فـ(آل إبراهيم) يعني: إسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط، (وآل عمران) يعني: موسى وهارون؛ اختارهم على عالمي زمانهم.

**الفرق بين (الأهل) و(الآل):**

(الأهل) و(الآل) بينهما عموم وخصوص، ومجيء كلمة (أهل) في القرآن أكثر من كلمة (آل)، فدلالتها أعم، وذكر العلماء فرقًا بين الآل والأهل ، فـ(الآل) خَاصَّة الرجل من جهة القرابة أو الصحبة، وأمَّا (الأهل) فهم جماعته من جهة النسب والاختصاص، فمن جهة النسب قرابته الأدنين، ومن جهة الاختصاص من يخصونه من أهل البلد، وأهل العلم وغيرهم يقال: أهل البصرة ، ولا يقال: آل البصرة، وآل العلم [1].

**أصل اللفظة :**

اختلف أهل العربية في أصل كلمة (آل) على أقوال :

القول الأول: ذهب جمهور النحويين إلى أن أصلها (أهل)، ثم قلبت الهاء همزة لقربها منها[2]، وليفرقوا بين العامّ والخاصّ فصارت (أأل)، ثم أبدلت الهمزة ألفًا؛ كراهية اجتماع همزتين، الثانية منهما ساكنة بعد أخرى مفتوحة، فصارت (آل) وقَلْبُ الهمزة الثانية ألفا عامٌّ في كل همزة ساكنة وقعت تلو همزة مفتوحة، ومن ذلك: آمن وآدم، وأصلهما: أأمن، وأأدم قلبوا الهمزة الثانية حرف مد مجانس لحركة ما قبلها فصارت آمن وآدم[3].

واستدلوا على أنَّ أصله (أهل)، بما يأتي :

أولًا: أنهم قالوا في تصغيره: (أهيل)، والتصغير يرد الأشياء إلى أصلها، ولو كانت الهمزة الثانية واوًا لقيل في تصغيره: (أويل)، كما يقال في (الآل) الذي هو الشخص (أويل)، ولو كانت همزته الثانية ياء لقيل في تصغيره: (أييل). فلما قالوا في تصغيره:

---

(1) ينظر: معجم الفروق اللغوية (ص:281) .

(2) ونظيره: ( ماء)، وأصله (ماه)، ثم قلبوا الهاء همزة فصارت ( ماء)، ونظيره: (أرقت) في (هرقت)، و(إياك) في (هياك)، و(أيهات) في (هيهات) . ينظر: الكتاب لسيبويه (4/ 238)، وشرح أدب الكاتب (ص: 18)، والخصائص (3/ 233).

(3) ينظر: سر صناعة الإعراب (2/ 305)، وشرح التصريف للثمانيني (ص:338)، والمفتاح في الصرف (ص:95).

(أهيل) دل على أن الهمزة الثانية هاء[1]. قال الزمخشري: «وأصل (آل): (أهل)، بدليل تصغيره على (أُهَيل)»[2].

ثانيا : أنهم حينما أضافوه إلى الضمير رجعوا به إلى الأصل فقالوا: أهلك وأهله[3].

ثالثا: أنَّ الهاء تقلب همزة كثيرًا كما في (ماء) و(شاء)، فعلى هذا أبدلت الهاء همزة، ثم أبدلت الهمزة ألفا[4].

وضعَّف الدماميني هذا الوجه، ورأى أن احتجاج القائلين به بتصغيره على (أهيل) غير كاف في إثبات هذا الحكم، فكما قيل في تصغيره: (أهيل)، قيل: (أويل). قال الدماميني: «وبعضهم يدعي أنَّ أصله: (أهل)، فقلبت الهاء همزة ثم الهمزة ألفا، ويَسْتدلُّ بتصغيره على (أهيل)، وهو غير متجه فإنهم قالوا: أهل، وآل، وأهيل، وأويل»[5].

واختاره الشيخ خالد قال: « فمن قال: أصله (أهل) قال في تصغيره: (أهيل)، ومن قال أصله (أَوَل) قال في تصغيره: (أويل)، وكلاهما مسموع، ولكن الأول أشهر وأكثر»[6].

القول الثاني: ذهب الكسائي فيما رواه الفراء إلى أنَّ (آل) اسم غير (أهل)، وأصله: (أَوَل) ك(جمل) من (آل) (يؤول)، إذا رجع؛ لأنَّ الإنسان يؤول إلى أهله، ثم قلبت الواو ألفًا؛ لتحركها و انفتاح ما قبلها، فبقي (آل)[7].

وحكى الفراء أن الكسائي قال: سمعت أعرابياً فصيحاً يقول: أهل وأهيل، وآل وأويل[8].

واحتج له ابن الباذش، ونقل عن أبيه أنه رد على من قال : إنَّ (آل) أصلها (أهل) بما يأتي:

---

(1) ينظر: الممتع الكبير في التصريف (ص230)، وشرح التسهيل لابن مالك» (3/ 243)

(2) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (2/ 445).

(3) ينظر: الممتع الكبير في التصريف (ص230)،

(4) ينظر: سر صناعة الإعراب (1/ 113، 114).

(5) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (1/ 44)

(6) التصريح بمضمون التوضيح في النحو (1/ 9)

(7) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي (1/ 93)، وشرح الشافية للاستراباذي (2/ 858)، وارتشاف الضرب (1/ 264) .

(8) ينظر: تهذيب اللغة (15/ 315)، ولسان العرب لابن منظور (11/ 38)،

أولًا: لم يثبت أن ألف (آل) بدل من هاء (أهل) ولا من همزة مبدلة من هاء؛ لأن معنى (آل) غير معنى (أهل) وذلك لأن الأهل معناه : القرابة، أمَّا (الآل) فهو من يؤول إليه الشخص في قرابة، أورأْي، أو مذهب، وخَلصَ الراد إلى أنَّ ألف (آل) مبدلة من واو كما بيَّن الكسائي ذلك بالرواية عن العرب.

ثانيا: أن الهاء تبدل من غيرها، ولا يبدل غيرها منها، والدليل على ذلك أن سيبويه نفسه لم يذكر أن الهاء تبدل همزة، وذكر أن الهمزة تبدل هاء في (هرقت)، و(أرقت)، و(هيا) و(أيا)، وتاء التأنيث تبدل هاء في الوقف، كقولهم: هذا طلحهْ، فالهاء تبدل من غيرها، ولا يبدل غيرها منها[1].

القول الثالث: ذهب النحاس إلى أنَّ أصله (أهل) ثم قلبت الهاء ألفًا من غير أن تقلب أولًا همزة، وتصغيره على أهيل [2].

ورده ابن جني، واحتج على هذا القول بأنَّه لو كانت الهاء منقلبة ألفًا لجاز أن يستعمل (آل) في كل موضع يستعمل فيه (أهل)،كما كان ذلك في (أجوه) و(وجوه)، ألا تراهم يقولون صرفت وجوه القوم، وأجوه القوم، فيبدلون الهمزة من الواو، ويوقعونها بعد البدل في جميع مواقعها قبل البدل. ويقولون : وسادة، وإسادة، ووفادة و إفادة. وقالوا أيضا: وشاح وإشاح، ووعاء وإعاء، وكل واحدة من هذه ومن غيرها مما يجري في البدل مجراها، تستعمل مكان صاحبتها، فلو كانت ألف (آل) بدلًا من هاء (أهل) لقيل: انْصرفْ إلى (آلك)، كما يقال: انصرف إلى (أهلك) [3].

وبعد عرض هذا الخلاف بين النحويين في أصل (آل) يترجح لدى الباحث أنَّ (آل) لفظ يغاير (أهل) في دلالته ومعناه، وأنَّ أصله (أوَل) تحركت الواو و انفتح ما قبلها فقلبت ألفا فصارت (آل)، ويشهد له ما رواه الكسائي من تصغيره على (أويل)، وقد وافقه يونس على تصغيره على (أويل)، ويشهد له أنَّ الهاء حرف خفيف لا يجوز الانتقال منه إلى حرف ثقيل ، فإذا عُرِف أنَّ الهمزة حرف ثقيل انتقل إليه من حرف خفيف تأكد أن هذا عكس نواميس العربية، ومخالف لأنظمتها، ومناف لحكمتها التي تقضي بالانتقال من حرف ثقيل إلى حرف خفيف لا العكس. يضاف إلى ذلك أنَّ المعروف لدى أهل الصناعة أنَّ الهاء تبدل من الحروف لخفتها، كما في إبدالها من الهمزة في (هرقت)

(1) ينظر: الإقناع لابن الباذش (ص: 90، 91).

(2) ينظر: اللباب في علوم الكتاب (2/ 53).

(3) ينظر: سر صناعة الإعراب (1/ 113، 114).

وأصـلها (أرقت)، و إبدالها من التاء في الوقف كما في (طلحه) وأصـله (طلحة). وأمَّا من قال: إن أصله (أهل) والهاء قلبت ألفًا فليس بقوي؛ لأنَّه لم يثبت إبدال الألف من الهاء في غيرهذا الموضع فيحمل هذا عليه.

## المبحث الأول:

## ( آل ) دراسة نحوية

### 1. إضافة (آل) إلى الضمير

(آل) من الأسماء الملازمة للإضافة معنًى لا لفظًا، ويقل استعماله غير مضاف، وللنحوين في قطعه عن الإضافة آراء متباينة سيأتي ذكرها في المطلب الخاص بقطعه عن الإضافة، أمَّا إضافة (آل) إلى الضمير ففيها خلاف بين النحويين، ولهم فيها قولان:

القول الأول: ذهب الكسائي و أبو جعفر النحاس والزبيدي إلى منع إضافة (آل) إلى الضمير، وقيل: إنَّ الضمير يردُّ المعتل إلى أصله، فعند إضافة (آل) إلى الضمير، يعود إلى الأصل، فيقال: أهلك، وأهله.[1].

قال الزبيدي : « ويقولون: اللهم صل على محمد وآله . وقد ردَّ ذلك أبو جعفر النحاس، وزعم أنَّ العرب لا تستعمل إضافة (آل) إلَّا إلى المظهر خاصة، وأنها لا تضاف إلى مضمر»[2]. و أنكر الزبيدي استعمال بعضهم (آل) مضافاً إلى الضمير قال: « والصواب: اللهم صل على محمد وآل محمد »[3] .

القول الثاني :ذهب جمهور النحويين إلى القول بجواز إضافة (آل) إلى الضمير، واستدلوا على جوازه بما ورد من الكلام الفصيح، وردوا على من ذهب إلى عدم جواز الإضافة، محتجين عليهم بما يأتي :

أولًا: أن كلامهم ليس له قياس يعضده، ولا سماع يؤيده[4].

ثانيًا: ورد عن العرب إضافته إلى الضمير، ومن ذلك قول رجل من أهلِ الكتابِ، وقد وفد على معاوية: « ... ثم تكون فتنة تتشعب بأقوام، حتى يفضي الأمر بها إلى رجل أُعرِفُ نعته، يبيع الآخرة الدائمة بحظ من الدنيا محسوس، فيجتمع عليه من آلك وليس منك»[5].

---

([1]) ينظر: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب (1/ 35) والمدخل إلى تقويم اللسان (ص27)، والممتع الكبير في التصريف (ص230).

([2]) لحن العوام (ص 14)

([3]) السابق (ص 14)

([4]) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك» (3/ 244).

([5]) الكامل في اللغة والأدب (3/ 171).

قال ابن هشام اللخمي: «هكذا روى أبو العباس وغيره هذا الخبر (من آلك) وليس (منك)، بإضافة (آل) إلى الكاف. و أبو العباس من أئمة اللغة المشهورين بالحفظ والضبط»[1].

ومما ورد من إضافته إلى الضمير قول عبد المطلب ـــ جد النبي صلى الله عليه وسلم. حين جاء أبرهة لهدم الكعبة:

فانصُرْ على آلِ الصليـــــبِ وعابديه اليومَ آلَكْ(2)

والشاهد فيه: (آلك) حيث أضيفت (آل) إلى الضمير. قال السهيلي: « وفيه حجة على النحاس والزبيدي حيث زعما. ومن قال بقولهما. أنه لا يقال: اللهم صل على محمد وعلى آله»[3].

ومما ورد أيضا قول الكُمَيْتُ:

فابلغْ بني الهندَيْنِ من آلِ وائلٍ وآلَ مَنَاة والأقاربَ آلَها(4)

والشاهد فيه قوله: (آلها)، فقد أضاف (آل) إلى الضمير.

وقول خُفاف بن ندبة:

أنا الفارسُ الحامي حقيقة والدي وآلي كما تحمي حقيقةَ آلِكا(5)

والشاهد فيه قوله: (آلي) و (آلِكا) حيث أضاف (آل ) إلى ضمير المتكلم، وضمير المخاطب.

ومن ذلك قول بعض كنانة: « رَجلٌ من آلِكَ وليس منك»[6].

ثالثا: أن المتنبي- وإنْ كانَ ممن لا يحتجُّ به في اللغة- قد جاء في شعره بـــ (آل) مضافة إلى الضمير في قوله:

---

([1]) المدخل إلى تقويم اللسان» (ص28)

([2]) البيت من مجزوء الكامل، ينظر: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب (1/ 35)، والممتع الكبير في التصريف (ص231).

([3]) الروض الأنف (1/ 152).

([4]) البيت من بحر الطويل للكميت في ديوانه (ص83 ) ، وفي الاقتضاب (1/ 38) والمدخل إلى تقويم اللسان (ص29).

([5]) البيت من بحر الطويل منسوب لـخُفاف بن ندبة، ولم أقف عليه في ديوانه، وهو في الاقتضاب في شرح أدب الكتاب (1/ 38)، والمدخل إلى تقويم اللسان (ص29)، وشرح الكافية الشافية (2/ 954) .

([6]) الممتع الكبير في التصريف (ص231)

واللَّهُ يُسْعِدُ كلَّ يومٍ جَدَّهُ ... ويزيدُ من أعدائِهِ في آلِهِ[1]

وقد سمعه منه أكابر العلماء من النحويين كـابنِ خالويه، و ابنِ جنيّ، وغيرهما، وما أنكر عليه أحد منهم إضـافته (آل) إلى الضـمير، كما أن من عُرِفوا بانتقاد المتنبي – وهم غير قليلين – لم يعيبوا عليه هذا البيت؛ فدل على جواز الإضافة[2] .

القول الثالث: ذهب بعض النحويين إلى القول بجواز إضافته إلى الضمير قليلًا، وممن ذهب إلى هذا القول: ابن مالك، وبعض شـراح الألفية. قال ابن مالك : « ويقل استعماله غير مضاف لفظا، ومضافا إلى ضمير، ومضافا إلى اسم جنس، ومضافا إلى عَلَم ما لا يعقل»[3]

وقال الشاطبي: « ولما كثر فيه التغيير قلّت إضافته إلى المضمر، فالكثير أن يقال: آل فلان، والقليل نحو قول عبد المطلب:

فانصُرْ على آلِ الصليـــبِ وعابديه اليومَ آلَكْ »(4).

والذي يترجح مما تقدَّم من أقوال جواز إضـافة (آل) إلى الضـمير، فقد ثبت بالدليل إضافته، كما نطق به فصحاء العرب فيما جاء من شعرهم ونثرهم، فثبت بذلك أنَّ من أجازه اعتمد على مصـدر مهم في العربية، وهو السـماع، والقاعدة إنما تسـتمد مادتها من كلام الفصحاء، ومن منع إضافته إلى الضمير لم يستند على قياس صحيح ولا حجة قوية.

## 2. إضافة (آل) إلى غير العقلاء

الأصل في (آل) أن يضاف عند الجمهور إلى الاسم العلم من العقلاء الذكور، ولا تحسن إضافته إلى غيره عندهم، فيقال: آل محمد ، وآل زيد . وأجاز بعضهم إضافته إلى غير العقلاء، وعلى ذلك ففي المسألة قولان :

---

(1) البيت من الكامل للمتنبي في ديوانه (ص 286) وشرح معاني شعر المتنبي لابن الإفليلي (1/ 261)، والاقتضاب (1/ 38).

والتمثيل به في قوله: " آلِه " حيث أضاف " آل " إلى الضمير.

(2) ينظر: المدخل إلى تقويم اللسان (ص30)، والاقتضاب (1/ 39).

(3) شرح التسهيل (3/ 243)

(4) المقاصد الشافية (1/ 14)

القول الأول: ذهب الكسائي(1) وتابعه جمهور النحويين إلى أنَّ (آل) لا يضاف إلا إلى الاسم العلم من العقلاء الذكور، نحو قولهم: آل زيد، وقول القائل: اللهم صل على محمد، وعلى آل محمد؛ فلا يقال: آلُ المدينةِ، وآلُ مكة. و إنما خصوه بالعقلاء لأنه لما حصل للكلمة تغيير في اللفظ بسبب إبدال الهمزة ألفا خُصَّ بالعقلاء؛ قصدا للملاءمة بين اللفظ والمعنى(2).

ولا يضاف إلى البلاد والحِرف، ونحو ذلك، فلا يقال: آل مصر، وآل الإسلام، وآل البيت، وآل التجارة، و إنما يستعمل لذلك كله لفظ أهل فيقال: أهل مصر، وأهل الإسلام ، وأهل البيت ، وأهل التجارة(3).

قال الأخفش: « وأمَّا (آلُ) فإنَّها تحسن إذا أضيفت الى اسم خاص، نحو: أتيتُ آل زيد وأهل زيد، ...ولو قلت: أتيتُ آل الرجلِ، وآل المرأةِ لم يحسن »(4). وقال النحاس: «ولا يقال في البلدان هو من آل حمص، ولا من آل المدينة»(5).

واحتج بعضهم لعدم جواز إضافتها إلى غير العقلاء بقوله: إنما امتنع ذلك؛ لأنَّ (الألف) من (الآل) بدل من (الهمزة)، و(الهمزة) بدل من (أهل) فصارت بدلًا من بدل فقصرت على شيءٍ واحد(6) .

القول الثاني: ذهب بعض النحويين إلى القول بجواز إضافته إلى غير العقلاء، ومن صرّح بذلك ابن مالك، و أبو حيان، إلا أنَّ ابن مالك جعله قليلًا قال: «ويقل استعماله غير مضاف لفظًا، ومضافًا إلى ضمير، ومضافًا إلى اسم جنس، ومضافًا إلى عَلَم ما لا يعقل»(7). و أبو حيان لا يرى بأسًا من إضافته إلى غير العقلاء فقد رد على الأخفش الذي منع إضافته إلى غير العقلاء، وذكر أنَّ قوله بالمنع فيه نظر، واحتج لجوازه بالمسموع من كلام العرب، والذي أضيف فيه (آل) إلى غير العقلاء، فقد سُمِع عن أهل اللغة أنهم قالوا: آل المدينة، وآل البصرة، وقال الشاعر:

فانصُرْ على آلِ الصليـــــبِ وعابديه اليومَ آلَكْ

(1) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (1/ 52).

(2) ينظر: حاشية الدسوقي على مختصر المعاني (1/ 89)، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى (1/ 20)

(3) ينظر: معانى القرآن للأخفش (1/ 97) وإعراب القرآن للنحاس (1/ 52) والبحر المحيط في التفسير (1/ 304)

(4) معانى القرآن للأخفش (1/ 97).

(5) إعراب القرآن للنحاس (1/ 52)

(6) ينظر: النكت في القرآن الكريم (ص465) إعراب القرآن للأصبهاني (ص 400).

(7) شرح التسهيل لابن مالك (3/ 243).

فأضاف إلى الصليب وهو اسم جنس (1).

وقال: «وقد سُمِع إضافته إلى غير من يعقل نحو قوله:

من الجُرْدِ من آل الوجيه ولاحِقٍ تُذكِّرنا أوتارنا حين تصْهَلُ» (2)

أضاف(آل) إلى (الوجيه) و (لاحق)، وهما علما فرسين مشهورين، فدلَّ على جواز إضافته إلى ما لا يعقل .

واختاره ابن فرحون قال: « ومنع الكسائي ذلك، فقال: لا يُقال: فلان من آل البصرة... وقد سُمِعت إضافتُه إلى اسم الجنس، وإلى الضّمير»(3).

والذي يترجح مما تقدم من أقوال النحويين وأدلتهم جواز إضافة (آل) إلى من لا يعقل؛ لأنَّه ثابتٌ بالقياس والسماع، أمَّا القياس فكما جاز إضافة (أهل) إلى من لا يعقل فقيل: أهل المدينة، وأهل مكة، فكذلك يجوز في (آل)، وهما لفظان مترادفان، يؤدي كلٌّ منهما معنى الآخر، ويدوران في سياق واحد، وأما السماع : فكثرة الشواهد التي تشهد لجوازه، مما روي من روايات الفصحاء الموثوق بفصاحتهم، والسماع من الأصول المهمة التي اعتمد النحويون عليها في إقرار القاعدة، بل هو أهم الأدلة على القواعد النحوية، وقد وردت أمثلة كثيرة لإضافته (آل) إلى غير العقلاء.

### 3. إضافة (آل) إلى ما ليس شريفًا

من الأمور التي اختص بها لفظ (آل) بحسب الاستعمال أنَّه يضاف للعاقل إذا كان له شرف ومنزلة، كالأنبياء والملوك وأشباههم ، نحو: آل محمد ﷺ، فإن لم يكن المضاف إليه ذا شرف امتنعت إضافته إليه، فلا يُقال: آلُ الإسكاف، ولا آلُ الحَجَّام.

وليس الأمر على إطلاقه بل ذهب بعضهم إلى جواز إضافته إلى غير الشريف، وعلى ذلك ففي المسألة قولان :

القول الأول: ذهب الجمهور إلى أنّه لا يضاف (آل) إلى أصحاب الشأن كالملوك وأشباههم، فلا يقال: آل الإسكاف. قال ابن جني: «ولا يقال: آل الخياط، كما يقال: أهل

(1) ينظر: البحر المحيط في التفسير (1/ 304).

(2) ارتشاف الضرب (4/ 1818).

(3) العدة في إعراب العمدة (2/ 45).

الخياط، ولا آل الإسكاف، كما يقال: أهل الإسكاف»(1)، وقال الزمخشري: «وخص استعماله بأولى الخطر والشأن كالملوك وأشباههم»(2)، وقال ابن يعيش: «ولا يستعمل (الآل) في كل موضع يستعمل فيه (الأهل)، فلا يقال: (آل الإسكاف)، ولا (آل الخياط)... وإنَّما يختص (الآل) بالأشراف؛ يقال: القراء آل الله، واللهم صل على محمد وعلى آل محمد، قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ﴾ [غافر:28]» (3). وإنَّما خُصت بالأشراف لما يأتي:

أولًا: أنَّها فرعٌ عن فرع، حيث أبدلت فيها الهاء همزة، ثم أبدلت الهمزة ألفًا؛ لاجتماع الهمزتين وسكون الثانية وانفتاح ما قبلها، ونظيرها في المخصوص بالشرف تاء القسم؛ لأنَّها أيضًا فرع عن فرع، وبدل من بدل، إذ هي بدل من واو القسم، والواو فيه بدل من الباء، لذلك لا تدخل إلا على اسم (الله) تعالى فقالوا: تالله(4).

ثانيًا: أنَّ الهاء لما قُلبت إلى الألف حصل للكلمة نقص فخصصوها بالأشراف جبرا لهذا النقص(5).

القول الثاني: ذهب بعضهم إلى القول بجواز إضافة (آل) إلى غير الأشراف، واستدلوا بالآتي:

أولًا: جواز تصغيره على (أهيل) أو (أويل)؛ ولو كان مختصًّا بالأشراف لما صح تصغيره؛ لأنَّ التصغير ينافي ذلك؛ لدلالة التصغير على التحقير(6).

ثانيًا: أنه أضيف إلى النكرة غير المخصوصة في قول بشر بن أبي حازم:

لعَمْرُك مَا يَطْلُبْنَ مِنْ آلِ نِعْمَةٍ ولكِنَّما يَطْلُبْنَ قَيْساً ويَشْكُرا

فقد أضافه إلى نعمة، وهي نكرة غير مخصوصة.

وقد رد المانعون الدليل الأول بقولهم: «إنَّ التصغير معتبر في المضاف الذى هو (آل)، وليس في المضاف إليه، فلا تنافي لاعتبار كل منهما في غير ما اعتبر فيه الآخر، فإن قيل: إن الشرف سرى من المضاف إليه إلى المضاف وسلمنا بذلك فلا نسلم التنافي؛ لأن

(1) سر صناعة الإعراب (1/ 114).

(2) الكشاف (1/ 137).

(3) شرح المفصل لابن يعيش» (1/ 48).

(4) ينظر: سر صناعة الإعراب (1/ 115).

(5) ينظر: حاشية الدسوقي على مختصر المعاني (1/ 89).

(6) ينظر: شرح التصريف للثمانيني (ص339)، والاقتضاب في شرح أدب الكتاب (1/ 39)

التحقير باعتبار لا ينافي الشرف باعتبار آخر فاختصاصه بأولي الشرف من بعض الوجوه، والتحقير من بعض الوجوه. بالإضافة إلى أن تصغيره يجوز أن يكون للتعظيم فلا يمنع من اختصاصه»(1).

أما الدليل الثاني ( البيت) فقد حكموا عليه بالشذوذ، قال ابن جني في تعقيبه على البيت «... فقد أضافه إلى نعمة، وهي نكرة غير مخصوصة ولا مشرفة، فإنَّ هذا بيت شاذ، والذي عليه العمل ما قدمناه»(2).

والذي يترجح مما تقدَّم جواز إضافته، يشهد لذلك السماع والقياس، أما السماع فيضاف إلى ما تقدم من قول بشر ابن أبي حازم، قول أبي ذؤيب الهذلي:

يَمَانِيّةٍ أحْيَا لها مَظَّ مَأْبِدٍ وآلَ قَراسٍ صَوْبُ أرْمِيَةٍ كُحْلِ(3)

وَآل قراس: هضاب شديدة البرد بناحية أزد السراة(4).

وأمَّا القياس فكما جاز إضافة (أهل) إلى الشريف وغير الشريف يجوز إضافة (آل) إلى الشريف وغيره.

## 4. قطع (آل) عن الإضافة

سبق القول أنَّ (آل) من الأسماء الملازمة للإضافة معنًى لا لفظًا، كما أنَّها تضاف إلى الظاهر والضمير، والشريف وغير الشريف، والعاقل وغير العاقل؛ ولما كان من الأسماء الملازمة للإضافة فحقه أن يضاف إلى ما بعده، وقد يقطع عن الإضافة، ويعوض عنها بالتنوين، والنحويون مختلفون في قبول هذا الحكم على قولين:

القول الأول: ذهب بعض النحوين إلى القول بجواز قطع (آل) عن الإضافة، وممن ذهب إلى هذا القول ابن مالك، وناظر الجيش، وبعض شراح الألفية(5)، واستدلوا على جوازه بقول الشاعر:

---

(1) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني (1/ 88).

(2) سر صناعة الإعراب (1/ 115).

(3) البيت من الطويل لأبي ذؤيب الهذلي، وهو في ديوان الهذليين (ص:42).

(4) ينظر: تهذيب اللغة» (8/ 306).

(5) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك» (3/ 243)، وتمهيد القواعد (7/ 3206)، وشرح الفارضي على ألفية ابن مالك (2/ 462).

نحن آل اللهِ في بَلْدتنا لم نَزَل آلًا على عهد إرَمْ(1)

فجاءت (آل) مضافة إلى لفظ الجلالة في الشطر الأول، وغير مضافة في الشطر الثاني، وكل من قال بجواز قطعه عن الإضافة من النحويين، أكد على قلة ذلك، والأكثر هو إضافته، وممن ذهب إلى هذا القول السمين الحلبي، فذكر أنه لا يستعمل مفردًا إلا في نادر الكلام(2).

القول الثاني : ذهب بعض النحويين إلى القول بعدم جواز قطعه عن الإضافة، فلا يستعمل عندهم إلا مضافاً، وممن صرَّح بذلك أبو حيان، وحكموا على البيت المتقدم بالشذوذ (3).

والراجح من هذين القولين هو جواز قطعه عن الإضافة قياسًا على (كل ) الملازمة للإضافة معنًى لا لفظًا، فقد قُطعت عن الإضافة، واستعملت مفردة، كما في قوله تعالى: {وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ} [النمل:87]، وقوله تعالى: {وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ} [يس:40]، وقوله تعالى: {وَكُلًّا جَعَلْنَا صَٰلِحِينَ} [الأنبياء:72]، وكما قطعت (أي) عن الإضافة، وهي من الأسماء التي تلازم الإضافة معنًى، نحو قولهم: اضرب أيًّا أفضل. واعتمادًا على المسموع من العرب في بيت الشعر المتقدم.

(1) بيت من بحر الرمل، لم أقف على قائله، وهو في شرح الكافية الشافية، (2/ 955)، ونهاية الأرب في فنون الأدب (16/ 114).

(2) ينظر: عمدة الحفاظ للسمين الحلبي (1/ 140).

(3)ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب (4/ 1818).

## المبحث الثاني:

## (آل) دراسة تصريفية: جمع (آل) وتصغيرها

### أولًا: جمع (آل)

جمعوا (آل) بالواو والنون رفعًا، وبالياء والنون نصبًا وجرًا، وهذا يخالف الشروط المتفق عليها عند الصرفيين في جمع المذكر السالم، وهي: أن يكون علمًا لمذكر عاقل، خاليًا من تاء التأنيث، ومن التركيب، أو يكون صفة لذلك المذكر العاقل، خالية من تاء التأنيث، وليست من باب (أفعل فعلاء)، ولا من باب (فعلان فعلى)، ولا مما يستوي في الوصف به المذكر والمؤنث(1).

فجمعوا (آل) جمعًا مذكرًا سالمًا كما جمعوا (أهل)، فقالوا (أهلون) و(أهلين) في جمع (أهل)، و(آلون) و(آلين) في جمع (آل)، وهذا شذوذ عن القاعدة؛ لأنَّه ليس بصفةٍ ولا عَلَمٍ(2).

قال أبو حيان عن جمع (أهل): «وأمَّا (أهلون) فَجَمْعُ (أهل)، و(أهل) ليس بعلم ولا صفة»(3)، وقال السمين الحلبي: «وجمعه: (آلون) و(آلين) وهو شاذٌّ كأهلِين لأنه ليس بصفةٍ ولا عَلَمٍ»(4) .

وفرَّق الحسن بن كيسان بين جمع (آل) التي بمعنى (أهل)، و(آل) التي بمعنى السراب، فـ(آل) التي بمعنى (أهل) تجمع على (آلون)، و(آل) التي بمعنى السراب تجمع على (آوال) على وزن أفعال(5).

---

(1) ينظر: اللمحة في شرح الملحة (1/ 193)، وتحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة (1/ 114)، وأوضح المسالك (1/ 73).

(2) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون» (1/ 342)، والعدة في إعراب العمدة (2/ 249).

(3) التذييل والتكميل (1/ 321).

(4) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (1/ 342)

(5) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (1/ 52)، ومشكل إعراب القرآن لمكي (1/ 93)، والبحر المحيط (1/ 304).

## ثانيًا: تصغير (آل)

التصغير: زيادة في اللفظ يستدعي تغيرا في الدلالة، وهو تحقير المزيد فيه، نحو: (رجيل) في تصغير (رجل)، و(جعيفر) في تصغير (جعفر)، و(قنيديل) في تصغير: (قنديل). وكل اسم متمكن صُغِّر لزمه : ضم أوله، وفتح ثانيه، وزيادة ياء ثالثة (1). وقد اختلفوا في تصغير آل على ثلاثة أقوال:

القول الأول: ذهب جمهور النحويين إلى تصغير (آل) على (أُهَيْل)، واستدلوا على ذلك بالآتي:

أولًا: أنَّ الألف بدل من الهمزة التي هي بدل من الهاء؛ فلمَّا أريد تصغيره ردوه إلى أصله، فقالوا: (أُهَيْل)(2).

ثانيًا: أنَّ نظير تصغير (آل) على (أُهَيْل) بعد رده إلى أصله، تصغيرهم (منذ) إذا سُمِّيّ بها على (مُنَيْذ)؛ لأنَّ الأصل فيها (منذ)، فحُذفت منها النون حين جُعلت اسمًا، وردت النون في التصغير؛ لتدل على الأصل الذي انقلبت عنه(3).

ثالثًا: أنَّ (آل) مكبر ولا بد له من مصغر، ولم يسمع إلا (أهيل) فلم يسمع (أُوَيْل)، ولا (أُنَيْل)، ولا (أُيَيْل)، فدل على أنَّ (أُهَيْل) (4) تصغير (آل).

وسبق القول أن من ذهب إلى أن أصله أهل احتج له بقولهم في تصغيره أهيل، ولو كان من الواو لقيل: (أُوَيْل)، ولو كان أيضًا من الياء لقيل (أيَيْل)(5).

القول الثاني : ذهب يونس والكسائي إلى القول بأن تصغيره على (أُوَيْل)؛ ورجح هذا القول أبو حيان وذلك لأنَّ الألف مجهولة الانقلاب فتحمل على الواو؛ كون انقلابها عنها أكثر، كما في تصغير (باب) و(دار)، يقال: (بويب) و(دوير)، ولم يرد هؤلاء الألف إلى أصلها(6).

---

(1) ينظر: توجيه اللمع (ص: 550)، وأمالي ابن الحاجب (2/ 770،769)، والاقتضاب (1/ 39).

(2) ينظر: الكشاف (2/ 445)، والممتع الكبير في التصريف (ص230)، وشرح التسهيل لابن مالك» (3/ 243).

(3) ينظر: الكتاب (3/ 450)، والأصول في النحو» (2/ 137)، والتكملة للفارسي (ص500)، وسر صناعة الإعراب (2/ 198).

(4) ينظر: سر صناعة الإعراب» (1/ 118)، وشرح التصريف للثمانيني (ص339).

(5) سبق ذكره في التمهيد عند الحديث عن أصل لفظة (آل).

(6) ينظر: شرح التصريف للثمانيني (ص339)، العدة في إعراب العمدة (2/ 44) وشرح شافية ابن الحاجب

وصححه أبو حيان، قال: «وقيل: ألف (آل) منقلبة عن (واو)، وأصله: أول وتصغيره (أُوَيْل)، وهو الصحيح»(1).

ورد أصحاب هذا المذهب قول الجمهور: إنَّ (أُوَيْل) لم يسمع، بما حكاه الفراء عن الكسائي: أنَّه سمع أعرابيّا فصيحا يقول: أهل وأهيل وآل وأويل(2)، قال ابن منظور: « وروى الفراء عن الكسائي في تصغير آلٍ أُوَيْل»(3)

القول الثالث: القول بجواز الأمرين، وقد ذهب الفراء إلى هذا وهو تصغير (آل) على (أُهَيْل) و على (أُوَيْل)؛ لأنَّه سمع عن العرب تصغيره عليهما(4).

والراجح مما تقدم تصغير (آل) على (أُوَيْل)؛ لأنَّ تصغيره على (أهيل) يوقع في اللبس، إذ لا يعلم هل هو تصغير (آل) أو تصغير (أهل)، كما صغَّروا (عيد) على (عُيَيَدْ) ولم يقولوا (عُوَيد)؛ لأنَّه من عاد يعود، قالوا: لئلَّا يلتبسَ بعُود الخَشَب(5). يضاف إلى ذلك أن الكسائي سمع في تصغيره: (أُوَيْل)، كما تقدَّم، فيترجح تصغيره على (أُوَيْل) للأمرين: خشية اللبس، ووجود السماع.

---

للاستراباذي (1/ 356).

(1) ارتشاف الضرب (4/ 1817).

(2) ينظر: العدة في إعراب العمدة (2/ 44).

(3) لسان العرب (11/ 38).

(4) ينظر: المذكر والمؤنث (1/ 594).

(5) ينظر: اللمع في العربية لابن جني (ص213).

## الخاتمة

وصل البحث إلى عدد من النتائج:

- ظهر من خلال البحث أن " آل " من الألفاظ التي كثر استعمالها في الكلام العربي، شعرا ونثرا ، كما استعمله القرآن الكريم في ستة وعشرين موضعًا؛ ليؤدي معاني مختلفة، وهذا مما يؤكد على حاجة الاستعمال اللغوي إليه حيث بان من خلال البحث افتقار اللغة بمستوياتها الصرفية والنحوية والدلالية والتركيبة إليه ، مما يدل على أهمية اللفظة في الاستعمال الفصيح .

ـ أثبت البحث أنه لا يجوز الانتقال من حرف خفيف إلى حرف ثقيل، فالقول بأن " آل" أصله أهل ثم أبدلت الهاء ـ وهي حرف خفيف ـ إلى همزة ـ وهي حرف ثقيل ـ عكس نواميس العربية، ومخالف لأنظمتها، ومناف لحكمتها التي تقضي بالانتقال من حرف ثقيل إلى حرف خفيف لا العكس.

ـ اطمأن البحث إلى أنَّ (آل) لفظ يغاير (أهل) في دلالته ومعناه، وأنَّ أصله (أوَل) تحركت الواو و انفتح ما قبلها فقلبت ألفا فصارت (آل)، ويشهد له ما رواه الكسائي من تصغيره على (أويل)، ويشهد له أنَّ الهاء حرف خفيف لا يجوز الانتقال منه إلى حرف ثقيل.

ـ اعتمد البحث فيما رجحه ورضي به من أقوال العلماء إلى أدلة مهمة في الترجيح كالسماع والقياس، ومعروف لدى الدارسين أنهما مصدران مهمان في قبول الحكم والميل إليه، فحجية القياس أصل من أصول النحو يعتمد عليها في إقرار الحكم وقبوله، وهو يسير جنبا إلى جنب مع المصدر الأساس في الحكم على القاعدة والتأسيس لها وهو السماع فلا يختلف القياس عن السماع في التأصيل للقاعدة و إثبات الحكم النحوي.

## المصادر والمراجع


- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1418 هـ - 1998 م.
- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت
- إعراب القرآن لإسماعيل الأصبهاني، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض الطبعة: الأولى، 1995م.
- إعراب القرآن للنحاس، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1421 هـ.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السِّيد البَطَلْيَوسي، تحقيق: الأستاذ مصطفى السقا، والدكتور حامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، 1996 م.
- الإقناع في القراءات السبع، لابن الباذش ، دار الصحابة للتراث
- أمالي ابن الحاجب، تحقيق: الدكتور فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن، دار الجيل ، بيروت، عام النشر: 1409 هـ - 1989 م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر.
- البحر المحيط في التفسير لأبي حيان ، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420 هـ.
- تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، عمر بن مظفر بن الوردي ، تحقيق: الدكتور عبد الله بن علي الشلال، مكتبة الرشد، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 2008 م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى.
- التصريح بمضمون التوضيح في النحو لخالد الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1421هـ- 2000م.

- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن المفدى، مطابع الفرزدق، الرياض، الطبعة الأولى ، 1403 هـ - 1983 م .
- التكملة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الثانية، 1419 هـ - 1999 مـ
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، تحقيق: الدكتور علي محمد فاخروآخرون، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1428 هـ.
- تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- توجيه اللمع لابن الخباز، تحقيق: الدكتور فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الثانية، 1428 هـ - 2007 م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق : عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى 1428هـ - 2008م.
- جمهرة اللغة لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي ، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.
- حاشية الدسوقي على مختصر المعاني لسعد الدين، لمحمد بن عرفة الدسوقي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت.
- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى 1417 هـ-1997م.
- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، لمحمد بن علي الصبان الشافعي، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى 1417 هـ-1997م.
- الخصائص لابن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الرابعة.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق .
- ديوان الهذليين ، طبعة دار الكتب، نشر الدار القومية للطباعة، القاهرة، 1384هـ .
- الروض الأُنُف للسهيلي، تحقيق: عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1421هـ - 2000م.
- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، دار الكتب العلمية، بيروت

الطبعة: الأولي 1421هـ- 2000م.

- شرح أدب الكاتب لابن قتيبة، لأبي منصور ابن الجواليقى (ت 540هـ)، قَدَّمَ له: مصطفى صادق الر افعي، دار الكتاب العربي، بيروت.
- شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك لمحمد الفارضي، تحقيق: محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1439 هـ - 2018 م.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1410هـ - 1990م.
- شرح التصريف للثمانيني، تحقيق: الدكتور إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد
- شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي، مكة، الطبعة الأولى.
- شرح الكتاب للسيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت ، الطبعة الأولى، 2008 م.
- شرح المفصل لابن يعيش، تحقيق: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1422 هـ - 2001 م.
- شرح شافية ابن الحاجب، للرضي الإستر اباذي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1975 م.
- شرح شعر المتنبي، لأبي القاسم ابن الإفليلي (ت 441هـ، تحقيق: الدكتور مُصْطفى عليَّان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، 1412 هـ - 1992 م.
- العُدّة في إعراب العُمدَة، لأبي عبد الله محمد بن فرحون المدني، تحقيق: عادل بن سعد، دار الإمام البخاري – الدوحة.
- عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، للسمين الحلبي، تحقيق: محمد باسل ، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 1417 هـ - 1996 م.
- غريب القرآن، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت 276هـ)، تحقيق: أحمد صقر، دار الكتب العلمية ،1398 هـ - 1978م.
- الكامل في اللغة والأدب للمبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الثالثة 1417 هـ - 1997م.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة

الثالثة، 1408هـ.

- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل لأبي القاسم الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، 1407 هـ.
- اللباب في علوم الكتاب لسراج الدين النعماني، تحقيق: الشيخ عادل أحمد، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت ، الطبعة الأولى، 1419 هـ-1998م.
- لحن العوام للزبيدي، تحقيق: الدكتور رمضان عبد التواب، المطبعة الكمالية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1964م.
- لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة - 1414 هـ.
- اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ، تحقيق: الدكتور إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1424هـ-2004م.
- اللمع في العربية لابن جني، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.
- المخصص لعلي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، 1417هـ 1996م.
- المدخل إلى تقويم اللسان، لابن هشام اللخمي ، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن ، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة: الأولى، 1424 هـ - 2003 م.
- المذكر والمؤنث لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، لجنة إحياء التراث، القاهرة، 1401 هـ - 1981 م.
- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، تحقيق: د. حاتم صالح الضام، مؤسسة الرسالة، بيروت الطبعة: الثانية، 1405 هـ؟
- معانى القرآن للأخفش، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1411 هـ - 1990 م.
- معجم ديوان الأدب، لإسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، تحقيق: أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة2003 م.
- معجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس القزويني، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م.

- المفتاح في الصرف، لعبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، تحقيق: الدكتور علي توفيق الحمد، كلية الآداب - جامعة اليرموك– عمان، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى 1987م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن العثيمين، والدكتور محمد إبراهيم البنا، ومجموعة من المحققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1428 هـ - 2007 م.
- الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور، مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، 1996م.
- النكت في القرآن الكريم لعلي بن فَضَّال القيرو اني، تحقيق: الدكتور عبد الله الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1428 هـ - 2007 م.
- نهاية الأرب في فنون الأدب، لأحمد ، شهاب الدين النويري، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة،الطبعة: الأولى، 1423 هـ.
- الوجوه والنظائر لأبي هلال العسكري، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1428 هـ - 2007م.